

تأثير قدرات الصين في مكانتها الدولية

م . انتظار رشيد زوير

جامعة واسط - كلية الهندسة

inrasheed@uowasit .edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠١٩/١١/٣٠

تاريخ القبول : ٢٠٢٠/٤/٢٦



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المستخلص

إن لعوامل القوة المادية وغير المادية دوراً كبيراً ومؤثراً في تحقيق المكانة الدولية لكل دولة ، كما إن لعامل التأثير دوراً كبيراً في سلوكيات الدول بالشكل الايجابي أو السلبي تبعاً لممارسة القوة في سياساتها . وعليه فإننا سنتطرق لدراسة القدرات الصينية كمدخلات للسياسة الخارجية الصينية وكعنصر مكمل لمكانتها كدولة تسعى لتحقيق مكانة مرموقة لها في مصاف الدول المتقدمة . كما يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة إن تحدد الدولة لنفسها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق والوظيفة التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر .

الكلمات المفتاحية :- تأثير ، قدرات ، الصين ، مكانتها ، الدولية

The impact of China's Capabilities on its International Position

Instructor: Intidhar R. Zwyer

College of Engendering/University of Waist.

Abstract

The factors of material and non-financial power play a huge and influential role in achieving the international position of each country. Moreover, the factor of influencing has a great role in the behavior of countries in a positive or negative manner depending on exerting of power in their policies. Accordingly, we will study of the Chinese capabilities as entries to the Chinese foreign policy and as an integral component of its status as a state seeking to achieve a prominent position in the ranks of the advances countries. Likewise, it requires the dealing of the international unity with the international pattern and its various units, so that a state determines for itself, and for others, the nature of position in this pattern and the function they play continuously.

Key words :capabilities, China, influence, its international position

المقدمة

يعد عامل القوة من العوامل المهمة والركيزة الضرورية التي تركز إليها العلاقات الدولية في الوقت الراهن بحسب منظرو المدرسة الواقعية، وذلك من خلال امتلاك عناصر القوة والقوة بطبيعتها تختلف من نظام سياسي الى آخر بحسب قدرات كل دولة وقابليتها على تسخير تلك القدرات، وهي تبعاً لذلك تنقسم الى القدرات الجغرافية وهو ما سنتناوله في المبحث الأول من الدراسة أما المبحث الثاني فسنبحث فيه القدرات الاستخراجية والتنظيمية و التوزيعية والرمزية والقدرات الدولية أما في المبحث الثالث فإننا سنستعرض كيفية تأثير القدرات الصينية في معطيات النظام السياسي الدولي. وواقعاً تشكل القوة للدولة ركيزة أساسية يمكنها من خلالها أن تتحرك في محيطها الإقليمي او الدولي إذ إن غالبية الدول تستخدمها في علاقاتها الدولية و تعتمد على مقومات القوة من خلال تفعيلها وتحويلها الى قدرة مؤثره على الساحة الدولية.

وتأتي أهمية البحث من أن الصين بعدّها قوة فاعلة في النظام الدولي ينتظر منها أن تؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً على الساحة الدولية حيث وفر لها طبيعة النظام السياسي ميزة القدرة على التأثير على غيرها من الدول وإحداث تغيرات جوهرية دون وجود قيود داخلية كبيرة تحول دون ذلك.

الإشكالية

هل يمكن تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الصين وغيرها من الدول نتيجة تحقيق مكاسب معينة لكل دولة تعتمد فيها على قدراتها الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والدولية اي بالاعتماد على قدراتها الذاتية والقومية مما يوفر لها إمكانية تحقيق مكانة دولية مرموقة في المجتمع الدولي .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مؤداها أنّ النظام السياسي لأي دولة لا بد أن يعتمد على عدد من مقومات القوة التي يمتلكها ذلك النظام وكيفية توظيف تلك القدرات والمقومات في إدارة علاقاتها مع الدول الأخرى الفاعلة في النظام الدولي وما هو الدور الذي من الممكن أن تشغله الصين بامتلاكها لتلك القدرات وإمكانية توظيفها في علاقاتها وسياستها الخارجية .

أما بالنسبة لأهم أهداف البحث؛ فيمكن تلخيصها في الآتي:

- ١- تسليط الضوء على دولة الصين الفاعلة والتي تروم الوصول الى مصاف الدول العظمى .
- ٢ - كيفية توظيف الدول الصاعدة لقدراتها الاقتصادية لتحقيق التقدم وتوظيف تلك القدرات للحفاظ على مكانتها الدولية في مختلف الميادين العسكرية والتكنولوجية وحتى الثقافية .
- ٣- يهدف البحث الى معرفة مدى التقدم الذي حققته دولة الصين وكيفية انعكاس هذا التقدم في تأثيرها على طبيعة النظام السياسي الدولي ومدى قدرتها على إحداث التغييرات الجوهرية فيه.

مناهج البحث / تم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي فضلاً عن منهج صنع القرار بشكل أساسي في هذه الدراسة.

المبحث الأول / القدرات الجغرافية وطبيعة النظام السياسي الصيني

إن العلاقة بين البيئة والسلوك السياسي تمثل نقطة الارتكاز للدراسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية ، إذ يحول هذان الميدانان السلوك السياسي الى متغير للبعد الجغرافي وهو ما سنلاحظه في المطلبين الآتيين:-

المطلب الأول / العامل الجغرافي (القدرات الجغرافية)

إن إستراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها المختلفة تحددها طبيعة جغرافية البلد ونفوسه (عبد الحي ، ٢٠٠٠ ، ص ٣١) (Abdul hay, 2000, p. 31) .

فالموقع الجغرافي يعرف بأنه :- مجموعة العلاقات التي تربط أرض الدولة بالظروف والمعالم الجغرافية بالمناطق المجاورة لها وهو ما يمنح الدولة مزايا معينة (عبد الله ، ٢٠١٥ ، ص ٦٨) (Abdullah, 2015, p.68) جمهورية الصين الشعبية تقع في نصف الكرة الشمالية من شرق آسيا وتمتد خلال ٣٥ درجة عرضية (من ١٨ درجة شمالاً الى ٥٣ درجة شمالاً) وخلال ما لا يقل عن (٦٠ درجة طولية) من (٧٤ درجة شرقاً الى ٣٤ درجة شرقاً) (صادق ، ١٩٧٦ ، ص ٢٠٢) (Sadek, 1976, p.202) . وتجاور الصين اربعة عشر دولة هي (كوريا الشمالية وروسيا ومنغوليا وقرغيزستان وكازاخستان وأفغانستان وباكستان والهند والنيبال وطاجيكستان وبوتان وميانمار ولاوس وفيتنام)، أما بالنسبة للبحار فهي تطل براً من الشرق والجنوب على بحر يوهاي وبحر هوانغاي وبحر دونغهاي وبحر نان هاي ، وتتاخم اليابان والفلبين وماليزيا واندونيسيا وبروناي ودول أخرى للصين من الجنوب الشرقي وراء البحار ويتجاوز طول خط الساحل الصيني (١٨٠٠٠) كم وطرفه الشمالي عند مدخل نهر (بالوجيانغ) وطرفه الجنوبي عند مدخل نهر (بي لون) على الحدود بين الصين وفيتنام ويبدو الساحل بشكل هلال يبرز الى المحيط ، فضلاً عن نهر (اليانغيتسي) ثالث اطول نهر في العالم الذي يقسم الصين الى نصفين شمالي وجنوبي(عبد الله ، ٢٠١٥ ، ص ٦٨ – ٦٩) (Abdullah, 2015, pp.68-69) . كما موضح في الخارطة التالية : .



خارطة رقم (١) توضح الدول المجاورة للصين

هذا الموقع الجغرافي أعطى للصين ميزة اختلاف المناخ والأرض وبالتالي تنوع الثروات الاقتصادية والمعدنية والزراعية ، الأمر الذي أعطى فرصاً واسعة لنشاطات اقتصادية تكفل للصين اكتفاءها الذاتي (العمري ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٠) (AL Ameri, 2003, p.100). فالصين كتلة بشرية هائلة فهي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان إذ يبلغ تعدادهم حوالي (١,٣٩٦) مليار نسمة وقد كان هذا الرقم مدعاة قلق للحكومات المتعاقبة وحاولت تنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة بنتائج متباينة وهي سياسة ما يعرف باسم (سياسة الطفل الواحد) لكل أسرة، مع وجود استثناءات للأقليات العرقية وبعض المرونة في المناطق الريفية ، من أجل السيطرة على التزايد السكاني المستمر في الصين فقد كانت هناك زيادة بنسبة ٦٩ مليون نسمة ما بين عام ٢٠٠١-٢٠١٠ (عبد الله ، ٢٠١٥ ، ص ٧٤) (Abdullah, 2015, p. 74). ويرتبط العامل السكاني ارتباطاً وثيقاً بعامل المساحة فالصين تتميز بتنوع تضاريسي ومناخي كبير بسبب اتساع مساحتها إذ تبلغ مساحة الصين (٩, ٦٠٠) مليون كم^٢ وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث مساحة الأرض بعد روسيا وكندا وتشغل مساحتها ما يقارب (٦, ٤%) من مساحة اليابسة في العالم (نافع ، ١٩٩٩ ، ص ١٨٥) (Nafi, 1999, p. 185). وقد أكد العالم الألماني (فردريك راتزل) على أن رقعة الدولة تنمو مع نمو حضارتها ، وانتشار تلك الحضارة مرهون بعدد سكانها وقدرتهم على نقلها إلى الأقاليم المجاورة لها وهو ما يعني ارتباط الموقع بالمساحة التي تشغلها تلك الدولة وكيفية تأثيرها على تخومها التي تجاورها فهي تتصل بالبر الآسيوي من جهة وتتصل بحرياً بالمحيطين الهندي والهادي من جهة أخرى مما يجعلها تتمتع بميزة امتداد حدود السيادة الوطنية وبهذا فأنها تتصل بأقاليم جنوب شرق آسيا وإقليم آسيا الباسفيك وإقليم الشرق الأقصى وكذلك شمال آسيا . وللمساحة مميزات خاصة باعتبارها عنصر من عناصر قوة الدولة المكانية ولا سيما من الناحية العسكرية فمن خلالها يمكن للدولة استيعاب الهجوم والانسحاب والمناورة داخل أراضيها وهو ما يعرف بالعمق الاستراتيجي ، فالحدود من الناحية السياسية

تشكل بداية التفاعلات الدولية، أي ان السياسة الخارجية لاية دولة تبدأ من خارج حدودها ، كما ترتبط بالسياسة الداخلية الداعمة للإصلاح والتنمية ، فقد تحولت الصين خلال ربع قرن من مجتمع منعزل الى مجتمع متفتح ، إذ يتمثل الهدف الأساس للتنمية في تحسين جودة المعيشة للمواطنين ، وقد عملت الصين على تحسين عامل التنمية البشرية والتثقيف الجماهيري لتوظيف الأعداد السكانية الهائلة الموجودة في الصين وبمختلف الفئات العمرية وعملت على توظيفها كأيدي عاملة ، الأمر الذي جعل المجتمع الصيني مجتمعاً منتجاً فلم تشكل الكثافة السكانية أي عائق أمام تقدم الصين وتطورها ، فقد بلغ معدل الفردي ١١,٤٤٧ دولار عام ٢٠١٣ (عبد الله ، ٢٠١٥ ، ص٧٤-٨١) . (Abdullah, 2015, p.74 - 81) . وبحسب بنك سنغافورة للتنمية فإن متوسط الدخل الفردي السنوي في الصين بلغ ١٠ الإلف دولار في عام ٢٠١٩ مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ فيها معدل الدخل الفردي ٦٢ الف دولار (هاري سون ، B.B.C NEWS ، ٢٠١٩) (Haryson B.B.C NEWS 2019) والصين تسعى لتأمين حدودها البرية من أجل الانتقال الى مرحلة أخرى وهي أنتعاش علاقاتها الخارجية (التجارية) فهي تعمل على الاستفادة من علاقاتها بدول الشرق الأقصى فضلا عن أوراسيا وافريقيا ، مستفيدة من سمات عصر (العولمة) بطريقة توظيف كافة الموارد الدولية المتاحة من أجل تقدمها وازدهارها دون محاولة السيطرة على مقدرات الدول وفرض الهيمنة عليها ، فهدفها توسعي ازدهاري لا توسعي إمبريالي ، وكانت مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي اطلقتها الصين الدليل الاوضح على ذلك وهي ما يعرف ب(طريق الحرير الجديد) أو (مبادرة الحزام والطريق) إذ توضح فيها كيفية قدرة الصين على ربط اقتصادها بالاقتصاد العالمي ، وهي تنطلق به مدفوعة بموقعها الجغرافي المفضل على الخارطة كما وسبق ذكره (البيديري ، ٢٠١٥ ، ص٢٠ - ٢٤) (ALBideiri, 2015 ، p.20-24)

المطلب الثاني / طبيعة النظام السياسي الصيني

النظام الصيني هو نظام شيوعي من حيث طبيعة العلاقة بين المؤسسات ونظام حزب واحد من حيث ممارسة السلطة ، ويشترك الحزب الشيوعي ثمانية أحزاب سياسية يتحدد دورها في أداء النصيحة للشيوعيين ، وليس التنافس مع الحزب الشيوعي على قيادة المجتمع حيث يسمح لها بالمشاركة بما يسمى بنظام التشاور السياسي المختص بالشؤون السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني وأهم تلك الاحزاب هي (صحيفة الشعب اليومية الصينية بالعربية) (The People's Daily of China) :-

- (١) اللجنة الثورية لحزب الكومينتانغ
- (٢) الرابطة الديمقراطية الصينية
- (٣) الجمعية الديمقراطية الصينية لبناء الوطن
- (٤) الجمعية الصينية لتنمية الديمقراطية
- (٥) الحزب الديمقراطي الصيني للفلاحين والعمال
- (٦) حزب "تشى قونغ دانغ" السياسي
- (٧) جمعية جيو سان
- (٨) رابطة الحكم الذاتي الديمقراطي في تايوان

نظريا أعلى هيئة للحزب الشيوعي هو حزب المؤتمر، الذي من المفترض أن تجتمع على الأقل مرة كل خمسة سنوات. أصبحت الاجتماعات غير منتظمة خلال الثورة الثقافية و تنتخب اللجنة المركزية والهيئات الرئيسية للسلطة وتتبع رسميا للجنة المركزية ، ونظام الحكم هو نظام هرمي يشمل البلاد بأكملها ويقوم على ثلاث ركائز لم تتغير حتى اليوم وهي (الحزب ومؤسسات الدولة والجيش) ويتولى الحزب الشيوعي أقرار سياسة الدولة وتتولى مؤسسات الدولة مهمة تنفيذها (العنبيكي ، 2017 ، ص134-AL) (Anbaghi, 2017, p.134). وإذا كانت طبيعة النظام السياسي الصيني هي سياسة الحزب الواحد إلا أنها أحدثت تداولاً للسلطة بين أجيال القادة بصورة سلمية في ظل حكومة مركزية أصبحت فيها القومية الصينية هي وحدة العيش المشترك والعنصر الأساس الذي يستمد النظام منها شرعيته ، ويوجه الحكومة المؤتمر العام للحزب الشيوعي الذي يعقد مرة كل خمسة أعوام ، فيما يجتمع المكتب السياسي للحزب مرة واحدة في الشهر وتعقد اللجنة المركزية للحزب وعدد أعضائها 376 عضواً اجتماعاً موسعاً مرة واحدة أو أكثر كل عام لمتابعة عمل الدوائر المعنية أو لاتخاذ قرارات مصيرية ، كما يبلغ أعضاء (مجلس الشعب الوطني) ثلاثة آلاف عضو ويتكون من النواب المنتخبين من المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن التي تديرها السلطة المركزية ، أما المؤسسة التنفيذية فتتكون : من رئيس الجمهورية ونوابه المنتخبون من قبل البرلمان ومجلس الدولة ، ويعين رئيس الوزراء ونوابه من قبل البرلمان (مجلس الشعب الوطني) ويتكون مجلس الدولة من لجان ووزارات وتتفوق اللجان على الوزارات من حيث المرتبة والاهمية ويراقب الحزب مجلس الدولة. ويأتي جيش التحرير الشعبي في المرتبة الثالثة في هرم السلطة ويخضع الى هيئة حزبية خاصة هي اللجنة العسكرية ولا يخضع لوزير الدفاع على الرغم من أنه أحد أعضاء تلك اللجنة (أوهانلون ، 2010 ، ص55) (Ohanlon, 2010, p.55).

أهم الأجهزة الرئيسية للسلطة في الحزب الشيوعي ما يلي:

- 1- اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، والتي تتكون حالياً من تسعة أعضاء .
- 2- المكتب السياسي، ويتألف من 22 عضواً (بما في ذلك أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي) .
- 3- الأمانة العامة.
- 4- اللجنة العسكرية المركزية.
- 5- لجنة التفتيش المركزي ، والتي هي مكلفة باجتثاث الفساد والمخالفات بين كوادر الحزب .

ويحكم الحزب سيطرته عن طريق التحكم في تعيين المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات والتحكم في الخطاب الإعلامي لمواجهة ما ينشر عبر وسائل الاتصال الالكتروني والسيطرة على الجيش ، كما يختص المؤتمر العام للحزب الشيوعي بتحديد الاستراتيجية العامة للبلاد ، فضلا عن تحديد توجيهات عامة تسيير عليها الحكومة بمختلف هيئاتها وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية ، (صحيفة الشعب اليومية الصينية بالعربية) (The People's Daily of China) . كما أدت الإصلاحات التي طبقت في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين في الصين الى نقل صلاحيات أوسع الى الحكومات المحلية بعد أن كانت محصورة ومقيدة بالسلطة

المركزية فيما يتعلق (بمجموعة كبيرة من القضايا كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والحفاظ على البيئة) .

بعد أن أدت التغييرات السياسية في الصين بالانتقال بها من المرحلة الماوية التي كانت الانطلاقة الحقيقية لها في التغيير والتطور وصولاً الى المرحلة البراغماتية كإستراتيجية حقيقية انتهجتها ، وبعد أن كان الزعيم الصيني الراحل (ماو تسي تونغ) مؤسس المدرسة الماوية يقول (بأن القنبلة النووية ماهية الانمر من ورق يستعملها الرجعيون الامريكيون لإرهاق البشرية)، الا أن ضرورة امتلاك الصين للأسلحة النووية من أجل حفظ سيادة البلاد وصيانة مكانتها الدولية أدى بها الى التعديل في نهجها نتيجة لضرورات إستراتيجية طرأت على الفكر البراغماتي الصيني الجديد والتي كانت مضامينه تتحدد بـ(زوير ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠) (P.20 ، 2005 ،) izweer-

١- أن بناء القوة العسكرية النووية يؤدي الى تفادي الحروب النووية .

٢- أن الصين تعارض فكرة الحظر الشامل على التجارب النووية ، لان ذلك كفيل بكسر الاحتكار النووي لدى القوى الكبرى .

كل هذه السمات كانت ذات خصوصية أمتاز بها المجتمع الصيني ونظامه السياسي الذي أخذ بالانتقال بمراحل التطور بصورة تدريجية حافظ من خلالها على ملامح مجتمعه ونظامه السياسي والركائز الأساسية لبنائه ، مع ضرورة إدخال التغييرات التي يحتاجها أي نظام سياسي ليواكب طبيعة التطور الحاصلة في النظام السياسي الدولي

المبحث الثاني / القدرات الداخلية

كل دولة تعتمد على مقومات قوتها الداخلية لتنظيم طبيعة علاقاتها الخارجية مع بقية دول العالم وعليه فإننا سنتطرق لدراسة أبرز هذه المقومات وهي :-

المطلب الأول / القدرات الاستخراجية والتنظيمية :- هي الامكانيات الموجودة داخل الدول لاستخدامها كوسيلة لتحقيق غاية معينة ، فالمدخلات او مقومات القوة التي من الممكن أن تؤهل الصين لتبوء مكانة مهمة على مسرح السياسة الدولية هي تبعاً لذلك :

اولاً / القدرات الاستخراجية :- والتي تقسم الى :-

١- القدرة الاقتصادية

تبدو الصين على وفق قاعدة القوة الاقتصادية مرشحة للعودة كقوة عالمية كما كانت قبل قرون عدة ، وما يوفر هذه الميزة لهذه الدولة النمو المتسارع الذي حققته الصين منذ ربع القرن الماضي ، سيجعلها بلا شك القوة الاقتصادية الأولى في العالم ، وهذا ما أكدته تجربة الصين في النهوض والارتقاء الاقتصادي بأنها نموذج يمكن أن يضاف لتفرد التجربتين اليابانية والألمانية ، واقعاً فان أهمية التجربة الصينية تكمن ليس في بعدها

الداخلي فقط وإنما بعدها الدولي أيضاً ، إذ من المرجح ان تظهر الصين كأنموذج لمفهوم تطور بديل وهي بذلك تؤكد على وجود طريق خاص بين الطراز السوفيتي الشيوعي السابق والديمقراطية الرأسمالية ، فقد كان لمخرجات مرحلة الإصلاح والتحديث الاقتصادي التي رافقتها عمليات مسح للموارد المادية والبشرية وعمليات تقسيم السياسات الإنتاجية والاقتصادية السابقة قابلتها مدخلات مهمة للمرحلة القادمة ، كانت أهم أولوياتها الأمن القومي والأمن الاقتصادي لاستكمال مشروعها التقدمي الذي يجعل من الاقتصاد الدعامة الأساسية لها (حسين ، 2014 ، ص 113) (Hussein, 2014, p.113) .

وفي تقرير لمؤسسة (جولدمان ساكس) تنبأت فيه عام 2001 بأن الناتج المحلي الاجمالي الصيني سيصبح متوقفاً على نظيره الأمريكي عام 2027 ، الأمر الذي كان محفزاً للصينيين ودافعاً معنوياً لهم ليحافظوا على هذه المكانة من التراجع والعمل على المحافظة على نسب نمو متقدمة وثابتة ، دون التعرض لانتكاسات تؤدي الى أنهيار الدعامة الاقتصادية التي تعتمد عليها في تفوقها وتقدمها ، ووفق معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت 9,10% عام 2015 ، ووصلت الى ما نسبته 7% عام 2017 ووصل الناتج المحلي الصيني الى (23,24 ترليون دولار عام 2017) والى 6,7% عام 2018 والى 6,4% عام 2019 وكما موضح في الجدول رقم (1) ، بفضل نمو التجارة الخارجية ومبيعات التجزئة ، رغم ما تواجهه من ضغوط هبوطية بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ، وما تتعرض له الصين من حرب تجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية . (algazeera- net ، 2018) . (algazeera. net, 2018) وبصفة عامة لعبت العوامل الاقتصادية دوراً مركزياً في اختبارات السياسة الخارجية لان تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية ويحدد توافر تلك الموارد إن كان يمكن للدولة إن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلية لتلك المعونة ، كذلك فالموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسليح ذات التكاليف الباهظة والتبادل التجاري او تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، وبالرغم من ان توزيع الموارد في النسق الدولي لا يحدد السياسات المتبعة فانه يضع حدوداً على بدائل السياسات الخارجية المتبعة (هيرمن ، 2011 ، ص 32) (Herman, 2011, p.32) .

جدول رقم (1) يبين معدل الناتج المحلي الاجمالي الصيني منذ العام 2015

العام	السنة	القيمة بالدولار
2015	9,10%	11,22 ترليون
2016	6,7%	11,47 ترليون
2017	6,8%	23,24 ترليون
2018	6,7%	12,81 ترليون
2019	6,2%	9,87 ترليون

الجدول / من أعداد الباحثة

وهذا ما أكدته الصين باعتماد الاقتصاد فيها الأسلوب السلمي للنمو الاقتصادي وفق الموارد فان أكثر المجالات التي وفرت للصين هذه الميزات الاقتصادية هي :-

أ - الزراعة :- تعد الزراعة المصدر الأول للحياة الأساسية وخصوصاً في الصين فقد أسهمت في توفير الحاجات الغذائية للمواطن الصيني ، ومنذ الثمانينات عملت الصين على ربط الإنتاج الزراعي بالمكافأة ونظام الإدارة المزدوج الذي جمع بين التوسع في إنتاج الحبوب والتوزيع ونشاط الفلاحين في الريف من خلال تعديل الأسعار وتحسين عمل الأسواق ، وقد اتسمت الزراعة في الصين بمميزات مهمة منها:-

١- إصلاح وتحرير الزراعة مما وفر المواد الخام اللازمة للتصنيع .

٢- زيادة قدرة التصنيع الريفي في القرى والمدن الحضرية.

٣- ازدياد معدل النمو للإنتاج الزراعي بالاعتماد على خطط خمسية وعلى مدى عقود وفترات متلاحقة .

أنت ثمارها على المدى البعيد وانعكس على الواقع الصيني وعلى مكانتها الدولية كما عمل على زيادة دخل المزارعين وتأمين احتياجاتهم اليومية (تيريل ، ٢٠١٠، ص ٧) (Terrell, 2010, p. 7) . وكانت سياسة إلغاء الكومينات الزراعية وتوزيع أراضيها على أسر الفلاحين وتحرير الأسعار الزراعية لمساعدة الفلاحين في زيادة مدخراتهم وتنمية اقتصاد مزارعهم كان قد انعكس على تحول السياسة الاقتصادية الصينية من الاكتفاء الذاتي الى الميزة التنافسية وخصوصاً في إنتاج القطن والرز وهي منتج رئيسي للقمح والذرة والشعير والشاي .

ب - الصناعة :- تعد الصناعة محرك النمو الأساسي في الصين فقد شهدت تقدماً سريعاً بوجه خاص وتبدلات قطاعية عميقة وأصبحت الصناعة الكهربائية والإلكترونية في مقدمة النمو بدفع من المستثمرين الأجانب وبطلب خارجي ودخلي قوي ، حققت قفزات نوعية عالية من خلال الصادرات عالية التقنية وصناعات الأنسجة وصناعة أجهزة الاستنساخ والميكرويف وأجهزة الفيديو الرقمية والألعاب . كما تتميز الصين ببعض الصناعات الثانوية مثل صناعة الطائرات والسيارات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها، ومما سهل لها ذلك سياستها الاقتصادية الناجحة واليد العاملة الرخيصة التي أهلتها لتقفز مصانع دولاً عدة منها الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والمانيا (هيرمن، المصدر السابق، ص ٩٣ - ٩٤) (Herman.op.cit, pp. 93, 94).

ج - الاستثمار:- يبقى الاقتصاد الصيني ينحو اتجاهاً تصاعدياً على نحو لا يحتمل الجدل خصوصاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضخامة السوق الصينية التي أصبحت تعج بمئات الملايين من المستهلكين كما يمارس اقتصاد الصين نفوذاً مهماً متنامياً على التجارة العالمية ، فقد افرز انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية زيادة في الحجم الإجمالي للتجارة الدولية بما نسبته أكثر من ١٢% إذ اجتذبت أكثر من (٧٨٠) مليار دولار من الاستثمارات الخارجية في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين (حسين ،المصدر السابق ،ص ١١٦) (Hussein.op.cit, p. 116) .

٢- التجنيد والقوة العسكرية

لقد تحركت الصين باتجاه بناء قدراتها الدفاعية استناداً على عنصرين هما القوة الصاروخية الضاربة والقوة البحرية القادرة على الاشتباك في المضائق وأعلى البحار ، فضلاً عن قوة جوية استمرت في تحديثها للثلاث عقود الماضية تمثل العقد الأخير من القرن العشرين والعقدين الأولي للقرن الحادي والعشرين ، وقد حققت الصين بناءً على قوتها تلك حضوراً في المحيط الهادئ كانت قد افتقدته منذ القرون الماضية في مسيرة بنائها الدفاعي ، فقد كانت هناك رغبة صينية في تحديث ترسانتها العسكرية بالاعتماد على استيراد التقانة العسكرية وتطويرها بأيدي صينية وفر لها ذلك ميزة ان تكون قوة مؤثرة في محيطها الإقليمي أولاً والدولي ثانياً فقد جاءت الصين في المرتبة الأولى عام ٢٠٠٣ من حيث قيمة المستوردات من الأسلحة التي بلغت (٨,٨) مليار دولار ، فضلاً عن امتلاكها للأسلحة النووية والصواريخ الباليستية القادرة على حمل الرؤوس النووية مما يجعلها قادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل خارج أراضيها ، وامتلاك صفة العمق الاستراتيجي والردع واخذ زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى (عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩) ، (Abdullah, op.cit , p.79) . وتمتلك الصين حالياً أكبر جيش في العالم إذ يبلغ تعداد جيش التحرير الشعبي الصيني الذي يرمز له () (people,s Liberation Army PLA) حوالي (٢,٢٥) مليون جندي ومن الممكن أن يصل العدد الى (٣,٢٥) مليون جندي إذا تم احتساب أعداد القوات الأمنية ، والجيش الصيني قائم على التجنيد الإلزامي وهذا الحجم سوف يتطلب زيادة في حجم الموازنة المالية الصينية المخصصة للدفاع (الدسوقي ، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة ، ص ١٤٩) (Al- Dessouki, the global role of China different visions, p. 149) . هذا وقد بلغ معدل الأنفاق العسكري الصيني عام ٢٠١٩ (٧,٥%) مقارنة مع (٨,١%) لعام ٢٠١٨ ، مما أدى الى ووصول حجم الميزانية العسكرية الصينية الى (١٧٧) مليار دولار لعام ٢٠١٩ ، لتكون ثاني أضخم موازنة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويأتي هذا التراجع في الإنفاق في ذات الوقت التي تزيد فيه الحكومة الصينية من تهديداتها لدعاة الاستقلال في تايوان التي تعدها الصين جزءاً تابعاً لها ، وهي تخوض التطور في صناعة المعدات الحربية أيضاً فبالإضافة لحاملة الطائرات (الثانية) التي هي في مرحلة الاختبار حالياً فهي تعمل على تصميم جيل جديد من السفن والطائرات المقاتلة والصواريخ الباليستية لتعزيز قوتها الردعية ، فضلاً عن العمل على تطوير تقنيات جديدة توصف "بالقاطعة" مثل أشعة الليزر المضادة للأقمار الصناعية والمدافع الكهرومغناطيسية (سكاي نيوز عربية ، ٢٠١٩) (sky news Arabia 2019) .

وتبقى مسألة الأمن القومي والمصالح الحيوية والحدود الوطنية مطلب كل الدول خصوصاً في ظل المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي والتحول للإقليمية الجديدة ، إذ اتجهت الصين نحو محيطها ضمن بينتها الإقليمية صوب التحالفات ذات الطابع الإقليمي ، حيث يعتبر التوازن الاستراتيجي الإقليمي الركيزة الأساس بالنسبة لأية دولة ومن خلاله تتطلع لتحقيق التقدم الدولي ، فالصين أعلنت عن رغبتها في تسوية الأزمة الناتجة عن اعتراف كوريا الشمالية بامتلاكها للأسلحة النووية بعد أن قامت الأخيرة بأول تجربة نووية لها عام ٢٠٠٦ ، ودعتها الى تجنب إجراء تجارب صاروخية لان ذلك من شأنه زيادة التوتر وإطلاق سباق تسلح في المنطقة لاسيما مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ورغم حرص الصين على تعزيز الاستقرار في آسيا ومحاولاتها للتقريب بين الكوريتين إلا أنها فضلت أخيراً بقاء كوريا مقسمة لأنها اعتبرت التقسيم أفضل وسيلة للحفاظ على توازن القوى في المنطقة

ومساعدتها في الوقت ذاته في تعزيز مصالحها الإقليمية باتباعها نهج جيوسراتيجي إقليمي متوازن تضمن من خلاله تحقيق أغراض التفوق الإقليمي سلمياً وتجنب الصدام مع جيرانها ، ومن ثم طرح وجهة نظرها الخاصة بشأن إقامة نظام أممي لآسيا والمحيط الهادئ يقوم على المعالجة الثنائية للنزاعات القائمة دون مشاركة اي قوة خارجية (العامري ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠) (AL Ameri, 2005, p. 20)

وتدرك الصين بان تحقيق النفوذ الاستراتيجي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا يعتمد على نهج دبلوماسي فعال يقوم على الاستقلالية في السياسة الخارجية عبر استغلال التنافس القائم في البيئة الآسيوية المعقدة والمتعددة الأطراف وهدف الصين هو إضعاف القوى المهيمنة في المنطقة كاليابان أو تفكيك أي تعاون أو تحالف بين هاتين القوتين والحيلولة دون ظهور أي تحالف ، فمنطقة جنوب شرق آسيا تمتاز بخاصية جيوسراتيجية حيوية للصين لكونها تحتوي على كل طرق العبور الحيوية لنقل الطاقة الى الصين من الشرق الأوسط وإفريقيا ومختلف أنحاء العالم ، ما يجعلها منطقة ذات أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني من جهة ومصدر حساسية من جهة أخرى (العامري ، المصدر السابق ، ص ١١٦) (Al Ameri, op.cit , p. 116)

٣- المعادن

أصبحت الصين واحدة من مراكز التصنيع الرئيسية في العالم إذ تستهلك ما يقرب من ثلث المعروض العالمي من الحديد والصلب والفحم، وعليه فإن أهم موارد الطاقة التي تستهلكها هي الفحم الحجري في استهلاك الطاقة فهو يشكل بنسبة (٧٠%) من إجمالي الطاقة المستهلكة فيها ويأتي النفط في المرتبة الثانية بواقع ٢٥ % والغاز ٣% ثم ٢% للموارد الأخرى بما فيها الطاقة النووية التي تغطي نسبة ٤,١ % (عبد الحي، المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٨) (Abdulhay, former source district, pp. 135-138). وتحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً في استهلاك الطاقة كما انه سيتضاعف ما بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٣٠) بينما سيزيد الطلب على الطاقة عالمياً بنسبة ٥٠% يقابله ان الصين اكبر منتجي الفحم في العالم فقد تجاوز إنتاجها ضعف إنتاج الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ (بابكر ، ٢٠١٠ ، ص ٧١ — ٧٢) (Babiker, 2010, pp.71-72). اما بالنسبة للنفط والغاز الطبيعي فالصين أصبحت ثاني اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فقد بدأت باستيراد النفط في تسعينات القرن العشرين ، عندما كانت واردات الولايات المتحدة ٩,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ كانت واردات الصين ٤,٨ مليون برميل يومياً بينما كانت واردات اليابان ٤,٣ وكوريا الجنوبية ٢,٢ مليون برميل يومياً على التوالي ثم أصبحت الصين المرتبة الخامسة بين كبار المنتجين عالمياً بعد السعودية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بنسبة ٥% من الإنتاج العالمي بعد عام ٢٠١٠ . فيما يتعلق بالاحتياطي النفطي للصين فيبلغ ٢٤,٤ مليار طن وفي العام ٢٠١٣ أنتجت ٤,٥ مليون برميل نفط يومي في حين استهلكت ١٠,٧ مليون برميل وبتنوع وتتركز حوالي ٨٥% من الثروة النفطية للصين في الأراضي البرية بينما الكمية المتبقية فتركز في المياه الإقليمية (بابكر، ٢٠١٠ ، ص ٧٥ — ٨٠) (Babekir, 2010, p. 75-80). كما تمتلك الصين احتياطات الغاز الطبيعي المركبة بواقع (١٥٥) ترليون م^٣ ومن المتوقع ان يزداد استهلاكها من

الغاز الطبيعي في إطار سعيها لتقليل الاعتماد على الفحم فقد استوردت عام 2012 ما قيمته (1,5) ترليون م³ نصفها من الغاز المسال وقد أصبحت الصين بعد عام 2017 ثالث أكبر مستورد من الغاز المسال في العالم ، رغم امتلاكها لاحتياطي غاز يبلغ (2,8) ترليون م³ بنسبة (5,1 %) من الاحتياطي العالمي وهي تحتل المرتبة السابعة في ذلك إذ بلغ إنتاجها ما قدره (96,3) مليار م³ وأصبحت مستوردا للغاز الطبيعي منذ عام 2007 وتأتيها الواردات من استراليا وتركمانستان واندونيسيا وماليزيا وقطر (مساعيد ، 2011 ، ص 230) (Masaeid, 2011, p. 230). والصين بامتلاكها للموارد الطبيعية التي تعتبر ثروات تستفاد منها في إنتاجها للسلع والبضائع واستيراد ما يسد النقص لديها من تلك الموارد اجتهدت في سبيل تحقيق التقدم في صناعتها وبالتالي تصدير تلك الصناعات الى الخارج من أجل تحقيق مكانة لها في مصاف الدول المتقدمة (محمد ، 2014 ، ص 27). (mohamed, 2014, p. 27) .

ثانياً / القدرات التنظيمية :-

ونقصد بالقدرات التنظيمية: - هي عملية ضبط وتوجيه وتقويم سلوك أفراد المجتمع من خلال القانون والدستور والأعراف العامة. تدرك القيادة الصينية إن شرعيتها تعتمد داخلياً الى حد كبير على تقديم منافع اقتصادية لشعبها وبالنظر الى وجود عدد هائل من السكان يبحثون عن عمل فإن الازدهار المستديم يعتبر أساس الاستقرار الاجتماعي وبالتالي فإن سعي الصين لضمان اقتصادها وأمن الطاقة فيها يرتبط بإستراتيجية التنمية الشاملة في الصين وإدارة برنامج التحديث فيها (ووبن، 1996، ص 60)، (Wu Bin, 1996, p. 6)

ومن ابرز القدرات التنظيمية في الصين هي :-

1- **الأحوال الشخصية :-** وهي التي ينضمها القانون الصيني رقم 188 لعام 1959 وقد تمت إجازة هذا القانون في الاجتماع الثالث للمجلس الوطني الخامس لنواب الشعب الصيني المنعقد في اليوم العاشر من سبتمبر عام 1980 وتم تعديله وقال ((قرار بتعديل " قانون الزواج لجمهورية الصين الشعبية ")) المجاز في الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الدائمة للمجلس الوطني التاسع لنواب الشعب الصيني المنعقد في اليوم الثامن والعشرين من ابريل عام 2001 . والذي ينظم الامور الحياتية والاجتماعية بكافة تفاصيلها للمجتمع الصيني .

2- **المكانة الاقتصادية :** - يعد الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 7.8 تريليون دولار (2008)، حسب معدل توازن القوى الشرائية (هو معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) ومازال مستمرا بالصعود إذ وصل الى 9,87 تريليون دولار عام 2019 ، وهو ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث إجمالي الناتج المحلي العالمي إذ بلغ 14 تريليون دولار من إجمالي 79,98 تريليون دولار بعد أن بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي للولايات المتحدة الأمريكية 20,4 تريليون دولار وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2019 (صلاح ، 2020، مقالة اليوم السابع) (salih,2020 ، muqalat alyawm alssabie) .

حالياً الصين اقتصادياً من بين الدول الكبرى من حيث الإنتاج، إذ تفرض الحكومة الوطنية سيطرتها على معظم المصالح الاقتصادية ، فهي تدير المصانع وشركات النقل والمصارف والتجارة الخارجية ، كما يعتمد دخل الدولة على جباية الضرائب من الأرباح التي تحققها المصالح الحكومية وتستخدم هذه الضرائب عادة في تطوير الصناعات ، كما حققت الصين تقدماً ملموساً في النمو الاقتصادي ووفر الشيوعيون فرص عمل كثيرة، مما ضمن للسكان حياة أفضل ، كما تتوافر في الصين مصادر الوقود والمعادن المختلفة مما يهيئ الفرصة للصين لتصبح في مصاف الدول المتقدمة ، والأهم من ذلك شعبها النشط المجد الذي يتمتع بخبرات فنية عالية من أجل رفع مستوى اقتصادها، وتضع الصين خطط تنمية خمسية، وتوزع المبالغ المستثمرة على القطاعات المختلفة بشكل مدروس . كما موضح في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢) يوضح معدل النمو السنوي الصيني في مجالات مختلفة الذي وصل اليه الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩

النسبة	معدلات النمو في مجالات الاستثمار
١,٥ %	معدل النمو في الناتج المحلي السنوي
٦ %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

المصدر / من الموقع الالكتروني لشبكة المعلومات على الرابط التالي :-

<https://ar.tradingeconomics.com>

المطلب الثاني / القدرات الرمزية والاستجابية

أن القدرات الرمزية تعني القدرة على توظيف عوامل القوة المادية وغير المادية لصالح الأمة ولصالح القضايا الوطنية والقومية ، فبينما تتباين عناصر القوة المعنوية من شعب الى آخر عندما تجتمع مقومات القوة المعنوية لدى أية دولة فأنها تصبح نموذجاً للإبداع وخلق مستقبل واعد للدولة لذا فأن قوة الدولة لا يمكن أن تظهر إلا من خلال قدرتها على التأثير في غيرها من الدول ، وعليه الدولة تعمل على توظيف قدراتها المعنوية لإدارة عوامل قوتها المادية في سبيل تحقيق مصالحها الوطنية (حمدي ، ١٩٩٧ ، ص ١٤ ، Hamdi, 1997, p.14). وعليه فأننا سنقسم هذا المطلب الى أولا الرمزية في الخطاب السياسي ومقومات اللغة والثقافة والحضارة والتعليم والتقدم التكنولوجي ثانياً وثالثاً فيحتوي على المقومات السياسية كقدرة أستجابية للنظام السياسي الصيني .

أولا / الرمزية والخطاب السياسي

لقد عبر النظام الصيني عن رموزه في الدستور وذلك في انه ضمن رموزه التاريخية ومسارات الحضارة الصينية في

كل من شعار وعلم الحزب الشيوعي الصيني اللذين يعتبران رمزا وعلامة للحزب الشيوعي الصيني. ويجب على منظمات الحزب بمختلف المستويات وكل عضو بالحزب صيانة كرامة شعار الحزب وعلمه. ويتعين صنع واستعمال شعار الحزب وعلمه حسب اللوائح. كما يشكل الخطاب السياسي واحداً من أبرز القدرات المعبرة عن الرمزية ، فيتكون الخطاب السياسي من عدة عناصر أساسية أهمها : -

١- وضع إطار عام للحديث مع الجمهور .

٢- وضع وتنسيق خطة عمل ممنهجة للاستفادة من الوقت في إقناع الجمهور .

٣- تحديد المشكلة أو الموضوع التي أبرزت الحاجة الى إلقاء القائد السياسي للخطاب .

٤- محاولة القضاء على المشكلة أن وجدت بأكثر الطرق إقناعاً للجمهور .

فقد كان خطاب الرئيس (دنج شياو بينغ) في الاحتفال بالذكرى ٣٥ لتأسيس جمهورية الصين الشعبية الذي عبر فيه عن وضع حد لفترة من التاريخ المظلم الذي لا رجعة فيه ، عندما أعلن الرئيس (ماو تسي تونغ) عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية منذ ٣٥ عاماً (١٩٤٩) وأنشأ مجتمعاً اشتراكياً في الصين غير فيه مجرى التاريخ الإنساني الصيني الذي شهدت فيه البلاد منذ الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي الصيني ملامح جديدة تهدف الى تقويم السياسات الفنية وتطوير طريقة تفكيرهم وقد القي فيه عدد من الشعارات منها ، عاشت جمهورية الصين الشعبية العظيمة ، عاش الحزب الشيوعي الصيني العظيم ، عاش جيش التحرير الشعبي الصيني العظيم وعاشت الوحدة العظمى لكل القوميات الصينية (دنج شياو بينغ ، ١٩٨٨ ، ص ٥٩-٦١) (Deng Xiaoping, 1988, p.59, A61). كما قال الزعيم الصيني الحالي (شي جين بينغ) في خطاب استمر ٣ ساعات ونصف أمام المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي "يجب أن نسعى إلى فرض أنفسنا كقادة في المجالات العلمية والتكنولوجية، وأن نكتف عملنا في مجال الأبحاث الأساسية وأكد شي جين بينغ أن الحكومة مستعدة لبذل جهود كبيرة لتحقيق أهداف الصين ، وقد كانت وسائل الإعلام قد ذكرت في وقت سابق أن روسيا والصين تدرسان توقيع اتفاقية حول استكشاف الفضاء المشترك لهما (دنج شياو بينغ ، ١٩٨٨، ص ١٢٢ - ١٢٩) (Deng Xiaoping, 1988, pp. 122-129) .

ثانيا / الثقافة واللغة

تؤثر اللغة التي تستخدمها الدولة في ثقافة ذلك البلد، فالرموز الصينية مثلا هي رموز لغوية وعوامل ثقافية وملامح جديدة مميزة للحياة الحديثة، وهي سمة مميزة للثقافة الحديثة للصينيين المعاصرين، وتقوم بتنفيذ وظيفة الصورة النموذجية للشخصية القومية للصينيين، والصين التي تسير على طريق التحديث تشبه بالضبط الفكر الرئيسي للثقافة القومية التي أصبحت جزءاً من النظام الثقافي الصيني الحديث وهي جزء من تكوينات الملامح الشاملة للأمة الصينية الحديثة (وارني، ٢٠٠١، ص ١١٥) (Warnie, 2001, p.115). فاللغة الصينية القديمة عمرها ٤٠٠٠ عام تحولت الى لهجات ولغات متعددة فيما بعد مشتقة من اللغة القديمة نفسها . كما تعرف الثقافة بأنها: (أسباغ المعنى والأهمية من وجهة نظر البشر على جزء محدود من الأحداث اللامتناهية وغير ذات المعنى في العالم) (تيرل، ٢٠١٠، ص ٧) (Terrell, 2010, p.7) فالثقافة هي تعبير عن المعتقدات والقيم وأشياء واقعية مثلها مثل القوى المادية إذ من الممكن أن تغير من طبيعة الواقع الاجتماعي. والصين بلد متعدد القوميات والثقافات وتضم العديد من اللغات والأديان والمعتقدات ، ومن ابرز الديانات الصينية البوذية والكاثوليكية والبروتستانتية والإسلامية وكذلك الديانة الطاوية ، وتحتوي الصين على (٥٦) قومية أبرزها (الهان) بالإضافة الى (٥٣) لغة منطوقة ومكتوبة فضلا عن التنوع الفلسفي الذي يمتد تاريخه الى (٤٠٠٠) سنة الذي شكل بنية الثقافة الصينية المتضمنة لجميع الأنشطة الإبداعية المتوارثة من جيل الى آخر (نقلا عن : وزارة التعليم العالي ، الملحقية الثقافية في الصين) (quoted: The Ministry of Higher Education, cultural attache in China) . وقد شكل هذا الطيف الثقافي والتنوع الفكري دعامة أساسية ارتكز عليها المجتمع الصيني ليكون لنفسه أرثاً حضارياً وثقافة مستقلة كانت دعامة أساسية لانطلاق المجتمع الصيني الذي أصبح منارة لتخريج الكوادر والعقول والكفاءات العلمية وفي مختلف المجالات في الفيزياء والالكترونيات وعلوم الكمبيوتر والبايو تكنولوجي (التكنولوجيا الحيوية) وقد امتلكت الصين ٣٥٠ ألف مهندس في تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠١ (عرفه ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٣ - ١١٥) (Arafa, 2006, pp. 113-115). وقد حرصت الصين على إظهار تمسكها بكل ثقافات وتتنوع أطيافها القومية وكيفية انعكاسه على تكوين المجتمع الصيني الذي استفاد من ذلك التنوع لخلق حضارة يتمسك بها ومحاولة نشر تلك الحضارة عن طريق فتح قرابة ٢٠٠ معهد في جميع أنحاء العالم خلال المدة من ٢٠٠١- ٢٠٠٨ تدرس اللغة الصينية وآدابها والتاريخ والفلسفة الصينية ، وتمسك الصين بقيمتها التاريخية وتعد النزعة الجماعية من اتجاهات القيم الأساسية لدى الصينيين .

ويفتقر الصينيون الى الأفكار الدينية التي تتجاوز الواقع، ويهتمون بالقيم الحياتية الواقعية المحدودة، كما أن فلسفة الصين هي انعكاس للمسائل الواقعية والتي تتضمن نماذج من الأخلاق والسياسات والعلاقات الاجتماعية التي من الممكن رؤيتها في الحياة العادية. وتعد الحضارة الصينية واحدة من أعظم الحضارات في العالم، وتفتخر الصين بأن إقليمها الأساس خضع للحكم السياسي قبل أي امة أخرى في التأريخ كما يظهر أهل الصين موهبة عظيمة وجدية عندما تواتيهم الفرصة، وحتى عصر الثورة الفرنسية كانت الصين مجتمعاً لا يضارعه احد من حيث المستوى والتقدم البيروقراطي والثورة، كما كانت لديها مكتبات تنافس مثيلاتها ودور للعرض في مجال الفنون والتحف اليدوية (دندن ، ٢٠١٦ ، ص ١٥١) (Dandan, 2016, p. 151). وعليه فإن الفكر

الصيني هو نتاج تفاعل متسمر بينما هو محلي وما هو إقليمي ودولي من خلال المسيرة الشاملة للثقافة الإنسانية وللحضارة الكونية الواحدة التي تشكل خلاصة عامة لمساهمة جميع الحضارات المحلية في إطار حضارة كونية جامعة، إذ يشدد الفكر الصيني على إن العقل لا يعمل منفصلاً عن الجسد، فالإنسان روح ومادة في آن واحد.

ثالثاً / القدرة الاستجابية للنظام الصيني

كقدرة استجابية يدخل مشروع ميناء (غوادار) في باكستان انعكاساً للرغبة الصينية في استغلال علاقتها الجيدة مع باكستان وموقعها الجغرافي، إذ يمثل موقع باكستان الجغرافي اختراقاً عميقاً يبدأ من ساحل بحر العرب الذي تبلغ إطلالة سواحل باكستان عليه 1046 كم، ويندفع هذا الاختراق الجيوبوليتيكي بعمق متسلقاً باتجاه قلب آسيا عند التقاء السلاسل الجبلية الثلاث (الهمالايا، الهندوكوش وقاراقورام)، في منطقة جبلية وعرة تجعل من باكستان رابطاً استراتيجياً بين أقاليم شرقي آسيا متمثلة في الصين، وآسيا الوسطى متمثلة في أفغانستان وطاجكستان وجمهورية آسيا الوسطى الأخرى (دندن، 2016، ص 154) (Dandan, 2016, p. 154). ويخدم هذا المشروع المصالح الصينية من خمسة نواحي وهي (كازم، 2010، ص 37) (Kazem, 2010, p. 37).

- 1- سيضمن شحن أمن لواردات الطاقة الصينية القادمة من الخليج العربي التي توفر 60% من احتياجاتها.
 - 2- في حالة أي عمل عدائي لتعطيل إمداداتها النفطية عبر الخليج العربي سيعمل ميناء غوادار كطريق إمدادات بديل وأمن.
 - 3- يمكن إن يكون كمبر احتياطي لكل الشحنات الصينية عبر الخليج العربي ومضيق ملقا، إذ تعتمد الصين كلياً على النوايا الحسنة للولايات المتحدة وحلفائها في حمايتها.
 - 4- نظراً لكون ميناء غوادار يقع قبالة مضيق هرمز إذ تقع أهم مصادر الطاقة العالمية، وإذ تشحن كميات مهمة من الواردات اليابانية، فهو سيمنح الصين قدرة إستراتيجية للرد في حالة تعرض شحناتها لإعاقة في أي مكان.
 - 5- كما سيمنح الميناء للصين موضع قدم في بحر العرب و المحيط الهندي، وتواجد الصين في هذا المحيط سيعمق من نفوذها الاستراتيجي مع دول جنوب آسيا الرئيسية.
- وقد نفذت الصين هذا المشروع لتفوز بموطئ قدم للتحكم بالخطوط البحرية بدعم باكستاني غير منقطع النظير لتطويق الهند عبر المحيط الهندي. وهو ما يكفل لها تحقيق موقع مؤثر في النظام السياسي الدولي وهذا ما سيتبين أكثر في مسارات المبحث القادم من هذه الدراسة.

المبحث الثالث / تأثير القدرات الصينية في معطيات النظام السياسي الدولي

هناك مدخلات ومخرجات تتحكم في مسار هذا الفصل يمكن تقسيمها إلى محورين أولهما في المبحث الأول وهو كيفية تأثير الصين بمعطيات النظام السياسي الدولي والآخر في المبحث الثاني في كيفية تأثير الصين في معطيات النظام الدولي :-

المطلب الأول / الالتفاف الصيني على الاحتواء الأمريكي

يؤكد الخبراء الدوليين أنّ استقرار النظام السياسي في أية دولة يعد أهم مقومات صعودها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتطلب تطبيق (الديمقراطية) الخاصة التي امتاز بها النظام الصيني الذي اجل التعامل السياسي بأساليب ديمقراطية لأنه اجل الإصلاح السياسي الى مرحلة تالية وقدم عليه الإصلاح الاقتصادي الذي كان يروم من وراءه القضاء على الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي اولا ومن ثم العمل على تحسين النظام السياسي (دندن ، ٢٠١٦ ، ص١٥٥) (Dandan, 2016, p. 155).

وبما أن النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية من شأنها إعادة تشكيله على أساس القطبية المتعددة، وعلى الرغم من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على النظام الدولي إلا أن هناك مؤشرات بدأت تظهر توحى بتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وظهور دول تلعب دوراً مؤثراً في الساحة الدولية . فهناك تحولات نسبية في القوة تسمح بتحول النظام الدولي الى التعددية القطبية بوجود ثلاثة أقطاب أو أكثر يقابل كل واحد منهم الآخر في قدراته ووفقاً (لهاس) فقد بلغ التحول من نظام القطبية الثنائية الى القطب الواحد أوجه بحلول عصر توزيع القوة والسلطة في عالم لا تتحكم فيه دولة واحدة ، وهناك من يرى إن العالم يتجه نحو صيغة من التعددية القطبية تنخفض بسببها مكانة وقوة الولايات المتحدة الأمريكية وترتفع من جهة أخرى مكانة وقوة الدول الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والصين والهند واليابان تحديداً و تتقرب تأثيرات ونفوذ هذه القوى كما تفقد إي قوة منها ميزة الانفراد والقيادة وان التركيز هنا على صعود الصين تحديداً بقوة الصين نتيجة إمكاناتها العسكرية والاقتصادية أهلتها لان تصبح الإمبراطورية التي لايجرؤ احد على المساس بها شأنها شأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، كما مكنتها من إدارة التناقضات في نطاق محيطها الخارجي كما في إطارها الداخلي ، مما أهلها وضعها الحالي وثقلها الاستراتيجي للتأثير في مساحات الحركة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما أكده الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية جورج ووكر بوش عندما أعلن إن الصين تمثل تحدياً لبلاده وان مكانتها أصبحت مهددة في شرق آسيا بسبب بكين (سليم ، ٢٠١١ ، ص ٣٥) (Salim, 2011, p. 35). وان التوجس الصيني من الخطط الأمريكية الرامية الى تطويق الصين لا يأتي فقط من حرصها على تدفق صادراتها الى العالم والسيطرة على الأسواق وإنما أيضاً من اجل تأمين خطوط إمداداتها من الطاقة التي ساهمت بدورها في تصاعد عجلة اقتصادها وبوّأتها مكانتها الحالية في النظام الدولي، أن ٩٠% من تجارة الصين تتم عبر البحار لذا فقد شرعت الصين في مد نفوذها وإيجاد نقاط ارتكاز لها على "طريق الحرير البحري" قبل الإعلان رسمياً عن إستراتيجية الحزام والطريق كمشروع متكامل ، وذلك من خلال (إستراتيجية اللؤلؤ) والتي اشتملت على عدد من الموانئ التي طورتها الصين على سواحل المحيط الهندي والتي باتت قواعد ثابتة لها توفر لها أفضلية اقتصادية وعسكرية في المحيط الهندي وجنوب آسيا مما عزز من نفوذها وساهم في الحيلولة دون انفراد القوة البحرية الأمريكية من الانفراد بمناطق نفوذها هناك فضلاً عن دور تلك القواعد في تطويق الصين لمنافسيها الآسيويين الآخرين لآسيا الهند (عزيزة ، ٢٠١٧ ، ص ١٤ -١٥) (Azeeza,T, 2017, p. 14-15). وهي بمشروعها ذلك قد استطاعت إحكام سيطرتها على ثلاثة مضائق بحرية تعدها إستراتيجية لمصالحها الحيوية هي مضيق ملقا الذي تمر فيه أكثر من ٨٠% من وارداتها النفطية ، ومضيق هرمز الذي تمر فيه أكثر من

نصف وارداتها النفطية ومن ثم مضيق باب المندب مروراً بقناة السويس والذي تعبره نحو 20% من إجمالي تجارة الصين الخارجية والتي معظمها متجه لأوروبا فضلاً عن تلقيها أكثر من 300 ألف برميل من النفط آتية من ليبيا ، الجزائر، السودان ليرتفع نصيب الصين الى 15% من الإجمالي العالمي بحسب معهد الشحن الدولي في شنغهاي ، والذي رجح امتلاك الصين أسطول شحن بحري اكبر مما تملكه اليابان وألمانيا بحلول عام 2020 (حسين ، 2010، ص 271- 280) (Hussein, 2010, pp. 271-280). كذلك تمكنت الصين من التوصل الى اتفاق استراتيجي مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية لها على شواطئ جيبوتي ، على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك قاعدة هناك هي الأكبر في أفريقيا على مقربة من مضيق باب المندب . كما كان لتطويع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي الدور البارز في دعم مكانتها في المحيط الإقليمي والدولي إذ تم التعاون في ما بينهما بشكل موسع الى أن أصبح الاتحاد الأوروبي ثالث شريك تجاري للصين بعد أن أصبحت العلاقات الإستراتيجية بينهما ذات طابع مؤسسي وشاملة لكافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية التكنولوجية ، فضلاً عن دعمها المتبادل بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب ، ورفض التدخلات العسكرية في حل النزاعات الدولية الأمر الذي يقاطع فيه كلاهما السياسة الأمريكية التي تركز على فرض هيمنتها وسيطرتها على دول العالم المختلفة ، واخيراً دعم كل منهما لعملة الآخر في عملية التداولات المالية (اليورو) الأوروبي و (اليوان) الصيني (البديري، المصدر السابق، ص162-164) (Bideiri، pid، p.162-164). وهو كفيلاً بليجاد عملات دولية جديدة قد تأخذ مكانة الدولار الأمريكي لاسيما (اليورو) كما فعل وأخذها (الدولار) سابقاً من الإسترليني في بدايات القرن العشرين . مما يعني إمكانية قدرة الصين على مواجهتها للاحتواء الأمريكي لها ، أما بإطلاقها عملة دولية جديدة بديلة للدولار الأمريكي تكون كفيلاً إما بانهيائه أو أخذ مكانه في التداولات المالية على أقل تقدير .

المطلب الثاني / تأثير الصين باستمرارية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي

يستند احتمال بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المستقبل المتوسط القوة الأولى التي تملك مقومات القوة في إدارة العلاقات الدولية في العالم، ولمدة من الزمن، وهذا الاحتمال مقترن بعدم قدرة أو رغبة الأطراف الدولية الصاعدة في ممارسة التأثير والنفوذ في الساحة الدولية، فدعاة هذا الافتراض مثل (جوزيف. س ناي) وغيره، يرون أنّ الصين غير مؤهلة في إطار المستقبل القريب من انتزاع النفوذ والسيطرة من الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القوة الاقتصادية فضلاً عن القوة العسكرية وما يدعم هذه الحجة عدد من المعطيات (شلبلي ، 2010 ، ص 87) (Shalabi, 2010, p.87) :-

- ١ - امتلاك الولايات المتحدة عامل القوة متمثلاً بحلف الناتو إذ من خلاله تستند الولايات المتحدة الى المشروعية الدولية والى فرض العقوبات الدولية .
- ٢ - امتلاك الولايات المتحدة عناصر قوة قد تستغرق القوى الدولية الأخرى مدة من الزمن حتى تتساوى مع ما تمتلكه الولايات المتحدة.

٣ - استمرار النفوذ الأمريكي في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية التي تشكل مصلحة حيوية للإطراف الدولية الصاعدة ، مثل منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى والباسفيك وحتى في إفريقيا .

٤ - أن الأطراف الدولية الصاعدة التي أهمها الصين ما زالت لم تحدد خياراتها الإستراتيجية فهي ما زالت في طور بناء قوتها الذاتية .

٥ - إن الولايات المتحدة تمتلك من مقومات القوة مالا تملكه دولة سواها حتى ولو بشكل نسبي مثل القوى الناعمة والقوى الافتراضية .

ومما لا ريب فيه أن توسيع القوة والنفوذ هو الهدف الاستراتيجي القومي المعلن لجميع الدول العظمى، وخصوصا الصين بعدها مركزاً ناشئاً للقوى العالمية بما تتمتع به من ثقل دبلوماسي وتأثير اقتصادي متصاعد في الشؤون العالمية قد تسهم في تعميق اندماجها في عالم يتجه صوب الثنائية القطبية ، لكن ليس في المتوسط القريب ، وهو ما أكده أحد الخبراء الاستراتيجيين فريد زكريا بقوله (أن القرن الحادي والعشرين سوف يتحدد بطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين) (شليبي ، ٢٠١٠ ، ص ٨٧) (Shalabi, 2010, p.87) .
على الرغم من ذلك إلا أن العلاقات الأمريكية - الصينية تحكمها عدد من المحددات أبرزها (ذياب، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٣) (Thiab) (2008, p. 123) :-

١- الاحتياج الاستراتيجي : والذي يعني وجود إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له وان اختلف معه .

٢- سيطرت الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقته مع الطرف الآخر وعدم الرغبة في تقديم أي تنازلات ، فالصين من ناحيتها ترفض الهيمنة الأمريكية وأميركا ترفض صعود الصين كقوة عظمى منافسة لها .

٣- تتأثر العلاقات الصينية الأمريكية بالإعلام والكونغرس الأمريكي وجماعات حقوق الإنسان لدفعها لإتباع سياسات متشددة اتجاه الصين ، بينما المشهد داخل الصين تقررته الاعتبارات المصلحية .

ان خوف الصين من الوقوع بعزلة دولية بعد قرار روسيا الاتحادية الظاهري بالتخلي عن مغريات إنشاء تحالف روسي صيني ضد الهيمنة الأمريكية ، سيما بعد إدراك الصين بان السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد القاعدة القائمة على (اعتبار الطرف المناهض لدورها الكوني لا المهدهد للأمن القومي الأمريكي هو بمثابة العدو) كذلك تخوف الصين من الدعم الأمريكي للهند والرغبة بتحويلها الى قوة كبرى تستطيع مواجهة الصين في شرق اسيا لاسيما بعد دعمها المباشر لها للحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، رغبة منها لتكوين كتلة إستراتيجية من الهند واليابان لمواجهة الصين والعمل على احتوائها ، لاسيما أن اليابان تعتبر الداعم الدائم لاستقلال تايوان والتي تركز من خلاله على إضعاف الصين ، الامر الذي جعلها (الصين) تدرك بأن سر ظهورها وبقائها بات مرتهاً باستبدال فكرة التنافس بفكرة الشراكة الإستراتيجية، لاسيما مع وجود متغيراً حاسماً أدى ويؤدي دوراً حاسماً في تحويل المنافسين الى شركاء رغما عن إرادتهم ألا وهو "الحرب ضد الإرهاب" فقد أسست نوعاً من التحسب لما ستلاقيه القوى الكبرى من تحديات في حال ابتعادها عن النسق الأمريكي .

ومن جانبها فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستفادة من إستراتيجية مشاركة مع الصين في قضايا أسيوية مهمة تمثلت بـ (غيل ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧٠) (Gail) (2009 ، p.270) :-

١- التعاون في تنظيم آليات الأمن الإقليمي وتعميق التفاعل ضمن المنظمات الأمنية الإقليمية والتنسيق مع الحلفاء الإقليميين والعمل على التوصل الى حل غير عسكري للخلافات بين الصين وتايوان .

٢- التعاون في قضايا منع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح وتنظيم عمليات مراقبة للصادرات الصينية من الأسلحة .

٣- تشجيع ودعم الصين للمشاركة في عمليات حفظ السلام وبناء الدول بعيداً عن التهديدات الجديدة العابرة للحدود القومية والأنظمة غير المرغوب فيها والمنذرة بالخطر .

إلا أن الصين عمدت الى تسويق ذاتها إستراتيجياً على أساس موازنة المصالح التي تبنتها معتمدة على قاعدة الشراكة والتعاون ، مركزة على الابتعاد عن التوترات في البيئة الأمنية الخارجية والمحيط بها من أجل طمأننة دول اقليمها بشأن صعودها أولاً ، ولتحقيق التوازن الحذر مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة ثانياً .

الخاتمة والاستنتاجات

تعدّ الصين واحدة من الفواعل الدولية التي تتمتع بمقومات القوة المادية وغير المادية التي مكنتها من اخذ مكانة دولية كبرى في النظام الدولي فهي دولة ذات حضارة عريقة تمتد آلاف السنين مثلتها الكونفوشيوسية وما أضافته لها من طابع تراتيبي على المجتمع الصيني الأمر الذي انعكس إيجاباً على الحياة العامة فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الأمر الذي شجع الصين لأخذ مكانة مهمة في النظام الدولي، فلكل دولة إستراتيجية تعتمد على إمكانات ومقومات القوة التي تمتلكها على الصعيد الداخلي والتي تتمثل بالموارد والثروات الطبيعية أو على الصعيد الخارجي المتمثلة بالتحالفات الدولية والمعاهدات الإقليمية .

وبذلك أصبحت الصين تتمتع بقوة ونفوذ في مناطق عدة من العالم ، يأتي في مقدمتها منطقة شرق آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا المحيط الهادئ أيضاً وفي بحري الصين الجنوبي والشرقي أهمية أيضاً ففيهم تنافس من قبل عدة دول إقليمية ودولية ضمن تحالفات من اجل الاستفادة من خيرات تلك المنطقة بسبب موقعها الاستراتيجي والحيوي في عمليات نقل موارد الطاقة .
وعليه فإننا نستنتج ما يأتي :-

- ١- إن الصين أصبحت من الدول الفاعلة في النظام الدولي بفعل اقتصادها المتنامي ودبلوماسيتها الحذرة، الأمر الذي جعلها من الدول الكبرى في هذا النظام.
- ٢- تعد الصين واحدة من الدول التي تمتلك حضارة عريقة وثقافة متنوعة وقوميات متعددة انصهرت في بوتقة واحدة تهدف لتحقيق مكانة مرموقة في النظام الدولي.
- ٣- للصين دور كبير في التأثير على طبيعة وتطور الاستراتيجية الامريكية .

٤- حققت الصين مكانة متقدمة عسكرياً أثبتت بها قدرتها على الصمود في مواجهة النفوذ الأمريكي المتنامي بالقارة الآسيوية، وقد عملت على توظيف تلك القدرات في ترسيخ مكانتها التي تستحقها بعد الاستعانة بسياسات الانفتاح المتدرجة بالانتقال من مرحلة إلى أخرى .

المصادر

عبد الحي، وليد سليم ، (٢٠٠٠) ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ - ٢٠١٠ ، (ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) .

عبدالله ، احمد عبد الجبار، (٢٠١٥) ، الصين والتوازن الاستراتيجي بعد عام ٢٠٠١ وأفاق المستقبل ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت - لبنان.

صادق ، دولت احمد ، (١٩٧٦) ، جغرافية العالم ، مكتبة الانجلو المصرية، مصر.

العميري ، ياسر عبد الجبار ، (٢٠٠٣) ، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد .

نافع ، ابراهيم احمد ، (١٩٩٩) ، الصين معجزة نهاية القرن ال ٢٠ ، القاهرة - مصر، مركز الاهرام للطباعة والنشر .

صحيفة الشعب اليومية الصينية بالعربية .

العنكي ، طه حميد حسن ، (٢٠١٧) ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة ، ط٤ ، بغداد ، دار الكتب والوثائق .

أوهانلون ، مايكل ، (٢٠١٠) ، العقيدة العسكرية الصينية ، مجلة أفاق المستقبل ، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٨.

البديري ، كرار انور ناصر ، (٢٠١٥) ، الصين بزوغ القوة من الشرق ، مركز حمورابي للبحوث ، السلسلة الجامعية ، العدد ٥ ، بغداد .

زوير ، انتظار رشيد ، ٢٠٠٥ ، العلاقات الصينية الهندية بعد العام ١٩٩١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .

حسين ، حيدر علي ، (٢٠١٤) ، سياسة الولايات المتحدة ومستقبل النظام الدولي ، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر ، ط١ .

(alj azeera- net) ، نمو اقتصاد الصين في عام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، على الرابط التالي azeere.net

<https://www.alj>

- هيرمن ، فولنج ، (٢٠١١) ، التحدي الصيني ، ترجمة محمد رمضان ، وزارة الثقافة والاعلام ، الرياض .
- تيريل ، روس ، (٢٠١٠) ، الامبراطورية الصينية الجديدة وما تعني للولايات المتحدة الامركية ، ترجمة محمد محمود العشماوي (القاهرة: الهيئة المصرية العلمية للكتاب).
- بابكر ، علي حسين ، (٢٠١٠) ، دبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات (بيروت : دار المنهل اللبناني) .
- مساعيد ، فاطمة ، (٢٠١١) ، مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، العدد ٥ .
- محمد ، خديجة عرفه ، (٢٠١٤) ، قيود الصعود : الضمأ الى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية ، ملحق مجلة في السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد ١٩٦ .
- وو بن ، (١٩٩٦) ، الصينيون المعاصرون ، ترجمة عبد العزيز حمدي ، مجلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت ، العدد ٢١٠ .
- ادم كوبر ، (٢٠٠٨) ، الثقافة التفسير الانثروبولوجي ، ترجمة تراجي فتحي ، مجلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، العدد ٣٤٩ .
- حمدي ، عبد العزيز ، (١٩٩٧) ، التجربة الصينية - دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية ، (القاهرة :ام القرى) .
- بينغ ، دنغ شياو ، (١٩٨٨) ، مسائل أساسية في الصين المعاصرة ، ط١ ، دار النشر للغات الاجنبية بكين ، بكين - الصين .
- وارني ، دانيال بورشتاين ، (٢٠٠١) ، التنين الاكبر الصين في القرن ٢١ ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٧١ .
- تيريل ، روس ، (٢٠١٠) ، الامبراطورية الصينية الجديدة وماتعنيه للولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة محمد العشماوي ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة) .
- نقلا عن : وزارة التعليم العالي ، الملحقة الثقافية في الصين .
- عرفة ، خديجة ، (٢٠٠٦) ، الصعود الصيني ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة العدد ٢٣ .
- دندن ، عبد القادر ، (٢٠١٦) ، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط١ ، عمان .
- شينكار ، اوديد ، (٢٠٠٥) ، العصر الصيني (القوة الاقتصادية الفائقة في القرن ٢١) ، ترجمة سعيد الحسنية ، الدار العربية للعلوم النشر ، ط١ ، بيروت .
- دندن ، عبد القادر الصعود الصيني والتحدي الطاقوي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط١ ، عمان .

كاظم ، نجاح ، (٢٠١٠) ، الصين القوة العملاقة الجديدة ، (بيروت : لارسا للنشر).

الدسوقي ، ابو بكر ، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة .

العامري ، ابتسام محمد ، (٢٠٠٥) ، سياسة الصين الاقليمية وانعكاساتها على بحر الصين الجنوبي ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد .

احمد ، عزت السيد ، (٢٠٠٠) ، نهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب محمد

السيد سليم ، (٢٠١١) ، واقع ومستقبل التحالفات في اسيا ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد ١٨٣ .

عزيزة ، طارق ، (٢٠١٧) ، استراتيجية الولايات المتحدة في اسيا في ظل النهوض الصيني ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة - قطر ، بحث في ٤ شباط - فبراير .

سكاي نيوز عربية ، ٢٠١٩ ، <https://www.skynewsarabia.com>.

شليبي ، السيد أمين ، ٢٠١٠ ، العلاقات الامريكية الصينية بين التعاون والمواجهة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩١ ، القاهرة - مصر .

ذياب ، احمد ، ٢٠٠٨ ، العلاقات الصينية الامريكية بين التعاون والصراع ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٣ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة - مصر .

غيل ، باتيس ، ٢٠٠٩ ، النجم الصاعد (الصين دبلوماسية أمنية جديدة) ، ترجمة دلال ابو حيدر ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .

References

Abdulhay, W. S. (2000). "The Future Position for China in the international system 1978 – 2010". The Emirates Center for Studies and Strategic Research.

Abdullah, A. A. (2015). *China and the Strategic Balance after 2001 and the prospects of the Future*. 1st Edition. Beirut. Lebanon. Arab Publishing House for Sciences.

Ahmad, I. (2000). "The Collapse of the Allegations of Globalization: Readings in Connections of civilizations". Damascus: Arab Writers Association Publications.

Al Ameri, I. M. (2003). "China Regional policy and its Reflections on the South China Sea". Series of Strategic Studies Center for International Studies. Baghdad.

Al-Anbaghi, T. H. H. (٢٠١٧). The Contemporary Political and the Constitutional Systems. 4th Edition. Baghdad. Al-Kotub wa Al-Watha'q House.

Arafa, Kh.(٢٠١٦). "The rise of China". The center of Asian Studies. Faculty of Economics and Political Science, Cairo, No. 23,

Azeeza, T. (2017)."The Strategy of the United States in Asia Under the advancement of China". The center of the Hermon Contemporary Studies. Qatar.

Babekir. H. (2010).China's Oil diplomacy: Dimensions and Reflections. Beirut. Al-Manhal Lebanese House for Publishing.

Al Bideiri , K. A. N.(٢٠١٥) . China, The Emergence of the Power from the East. Hammurabi's Center for Research University Series, No. 5. Baghdad.

Izweer, E.R. (2005), China-Indian relations after 1990, Collg of political Science, Baghdad University.

Cooper, A. (2008). "Culture an Anthropological Interpretation". Translated by Tarach Fathi. World of Knowledge Journal. The National Council for Culture and Art. Kuwait. No. 349.

Dandan, D. (2016). The rise of Chine and the Energetic challenge.1st Edition. The Center of Academic Book. Amman.

Deng Xiaoping.(1988) *Basic Issues in Contemporary China*.1st Edition. Foreign Languages Publishing House of Beijing. Beijing .China.

Al -Dessouki, A. The Global Role of China: Different Views.

Warnie, D. B. (2001). "The Great Dragon: China in the 21st Century". Translated by Shawqi Jalal. World of Knowledge. Kuwait.No. 271 .

Al-Gazeera .net (Growth of China's Economy between 2017 and 2018).

Hamdi. A. (1997). *The Chinese experience: A study of the Ideological, Historical and Economic Dimensions*. Cairo

Herman, F. (٢٠١١). *The Chinese Challenge*. Translated by Mohammed Ramadan. The Ministry of Culture and Information. Riyadh.

Hussein, H. A. (204). *The Policy of the United States and the Future of the International System*. 1st Edition. Scientific books House for Printing and Publishing.

Kazem, N. (2010). *China: The new Giant Force*. Beirut. Larsa Publishing House.

The Ministry of Higher Education, Cultural attaché in China.

Mohamed , Kh.(٢٠١٤). "Rising up Restrictions, The Thirst for Power, and the future of China's Foreign policy". Appendix of A Journal in International Politics. Al-ahram Foundation, Cairo, No. 196 .

Nafa', I. A. (١٩٩٩) *China, the Miracle of the End of the 20th century*. Cairo. Al Ahram Center for Printing.

Oded, S. (٢٠٠٥) *Chinese Era*. The Economic Super-power in 21st Century. 1st Edition. Translated by Said Al-husniyah. Arab Sciences Publishing House. Beirut.

Al -Omairi, Y. A. (٢٠٠٣) "The Development of China's Political system and its Future in the Light of the New International Changes". Unpublished M.A. Thesis. College of Political Science. Baghdad.

O'Hanlon, M. (٢٠١٠) *The Chinese Military Doctrine*. Prospects of the Future Journal. The Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi. NO.8

People Daily Journal of China.

Sadeq, D. A. (١٩٧٦) *The Geography of the World*. Egypt. Anglo-Egyptian Library.

Salim, M. (٢٠١١) "The Reality and Future of Alliances in Asia. The Journal of international politics". Al -Ahram Foundation. Cairo, No. 183.

Terrell, R. (2010). *The New Chinese Empire: What does it mean of the United States of America?* Translated by Mohamed Mahmoud Al-ashmawi. The Egyptian Commission for the Scientific Books. Wu Bin.

(١٩٩٦) *The Contemporary Chinese*. Translated by Abdul Aziz Hamdi, knowledge world Journal. The National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait. 210.

<https://www.aljazeera.net>, 2018. azeere.net

sky news Arabia 2019, <https://www.skynewsarabia.com>.

Shalaby, Mr. Amin, (2010) American- Chinese Relations between cooperation and Confrontation, Journal of International Politics, No. 191, Cairo, Egypt.

Ahmed Diab, 2008 American- Chinese Relations between Cooperation and Conflict, Journal of International Politics No. 173, Al- Ahram Foundation, Cairo, Egypt.

Gail pattis, 2009, *The Rising Star (China, s New Security Diplomacy)*, translated by Dalal Abu Haidar, Arab Beirut- Lebanon.